

رؤية مقترحة لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل في ظل التحول الرقمي

أ.م.د. عبد الغني أحمد علي الحاوري* أ.د. علي أحمد اليزيدي الحاوري*

ملخص:

نظرًا لضعف التنسيق والشراكة بين المؤسسات التعليمية اليمنية ومؤسسات سوق العمل اليمني؛ فقد جاء هذا البحث الذي يهدف إلى التعرف على واقع ربط الجامعات اليمنية بسوق العمل، وكيف يمكن تهيئة المخرجات للمواءمة مع متطلبات وظائف المستقبل، وكذا تقديم رؤية مقترحة لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل في ظل التحول الرقمي، باعتبار أن ربط قطاع التعليم الجامعي بقطاعات الأعمال هي أبرز الاتجاهات الحديثة التي تتبعها الدول المتقدمة لتحقيق التنسيق والتكامل والشراكة بين الطرفين. وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي ومنهج الاستقراء، للإجابة على أسئلة البحث. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي:

- أن واقع الربط بين الجامعات اليمنية وبين سوق العمل ضعيف في أغلب المجالات.
- تحتاج الجامعات اليمنية إلى نقلة نوعية وكمية لكي تتوافق مخرجاتها مع سوق العمل اليمني الحالي والمستقبلي.
- لكي يتم تهيئة مخرجات الجامعات اليمنية لتوائم وظائف المستقبل فإنه ينبغي العمل على تحقيق التنسيق والشراكة والتكامل بين المؤسسات التعليمية اليمنية ومؤسسات سوق العمل، التركيز على المهارات اللازمة لسوق العمل المستقبلي سواء التي تتضمنها التقارير الدولية والدراسات ذات العلاقة، أو الوظائف ذات الخصوصية اليمنية. الاسترشاد بالنماذج الدولية الناجحة في بناء مهارات سوق العمل، استجابة المؤسسات التعليمية للتطوير المستمر، الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في التعليم والتعلم.
- خرج البحث برؤية مقترحة لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل من خلال إنشاء الهيئة القومية اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة، بحيث تتولى هذه الهيئة تنسيق وتنظيم العلاقة بين المؤسسات التعليمية اليمنية ومؤسسات سوق العمل، وتنفيذ أي مهام توكل إليها.

الكلمات المفتاحية: وظائف المستقبل – رؤية مقترحة – ربط الجامعات بسوق العمل – الشراكة

* أستاذ أصول التربية المشارك، جامعة صنعاء..

* أستاذ الإذاعة والتلفزيون واللغة البصرية أستاذ الإذاعة والتلفزيون واللغة البصرية، جامعة الحديدة.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

A Proposed Vision for Linking Yemeni Universities to the Labor Market in Light of Digital Transformation

* Prof. Dr. Abdul Ghani Ahmed Ali Al-Hawari*

* Prof. Dr. Ali Ahmed Al-Yazidi Al-Hawari*

Abstract:

Given the weak coordination and partnership between Yemeni educational institutions and the Yemeni labor market, this research aims to identify the reality of connecting Yemeni universities to the labor market and how to prepare graduates to meet the requirements of future jobs. It also presents a proposed vision for connecting Yemeni universities to the labor market in light of the digital transformation, considering that linking the university education sector with the business sector is one of the most prominent modern trends pursued by developed countries to achieve coordination, integration, and partnership between the two parties. The research relied on a descriptive analytical approach and an inductive approach to answer the research questions. Among the most important findings of the research are the following:

- The reality of the connection between Yemeni universities and the labor market is weak in most areas.
- Yemeni universities need a qualitative and quantitative shift to ensure their graduates align with the current and future Yemeni labor market.
- To prepare Yemeni university graduates to meet the jobs of the future, efforts must be made to achieve coordination, partnership, and integration between Yemeni educational institutions and labor market institutions, focusing on the skills required for the future labor market, whether those included in international reports and related studies, or jobs with Yemeni specificities. Drawing on successful international models for building labor market skills, educational institutions respond to continuous development, and leverage modern technology in teaching and learning.
- The research proposed a vision for linking Yemeni universities to the labor market through the establishment of the Yemeni National Authority for Integrated Information Services. This authority will coordinate and regulate the relationship between Yemeni educational institutions and labor market institutions and carry out any tasks assigned to it.

Keywords: Future Jobs - Proposed Vision - Linking Universities to the Labor Market – Partnership

*Associate Professor of Educational Foundations, Sana'a University.

* Professor of Radio, Television, and Visual Language, Hodeidah University.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

مقدمة:

أصبح الربط بين مخرجات التعليم وبين احتياجات سوق العمل ضرورة ملحة تفرضها التحولات والتطورات التي يمر بها العالم، لاسيما أن عملية التنمية باتت تعتمد على الخبرات الواسعة، والمعارف الضرورية والمهارات التقنية التي يمتلكها رأس المال البشري (البريهي، 2022، ص348).

فضلا عن أن التعليم والعمل يعدان عنصرين متلازمين ولابد من التوفيق بينهما قدر الإمكان لتحقيق الموائمة بين البرامج والتخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المستقبلية، ويؤدي الخلل في هذه المعادلة إلى هدر الإمكانيات الحالية في تمويل تخصصات وبرامج لا ترتبط بخطط التنمية ولا ترتبط باحتياجات سوق العمل، وهدر الطاقات الشبابية وعدم توجيهها إلى المهن والوظائف المطلوبة لقطاعات العمل، وإلى إيجاد بطالة مقنعة من خلال إعداد كبيرة من الخريجين الباحثين عن عمل في تخصصات غير مرغوبة (فيروز، 2017، ص238)، أو تؤدي إلى تأهيل كوادرنقصها المهارات المطلوبة لسوق العمل؛ فالعلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي وبين سوق العمل تعتبر من أهم القضايا التي لها انعكاسات في مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن علاقة التعليم بسوق العمل هي علاقة تكاملية تحددها الخطط والسياسات والاتجاهات التي يجب أن تتوافق مع متطلبات التنمية، وفي إطار هذه الاتجاهات يتم تحديد التخصصات المطلوبة في سوق العمل (العموش والزبود، 2022، ص138).

وما يلاحظ في الآونة الأخيرة هو تزايد الاهتمام العالمي بتحقيق الربط بين مخرجات التعليم الجامعي وبين احتياجات سوق العمل، وذلك من خلال العمل على استحداث صيغ تعليمية أكثر التصاقاً بمطالب التنمية ومتطلبات سوق العمل، ومن خلال توظيف التكنولوجيا في إيجاد صيغ إلكترونية للتعليم الجامعي تتميز بالمرونة والاستجابة لاحتياجات الطلبة، وكذا لمطالب سوق العمل. (الهنداوي، 2014، ص40)، ومن خلال المناهج المعيارية، والممارسات التعليمية الفعالة التي تجعل المتعلم محور العملية التعليمية.

فالتطورات والتغيرات الحديثة التي يشهدها سوق العمل في ظل التحول الرقمي تستدعي اهتمام الجامعات بتأهيل مخرجات تمتلك مهارات متنوعة وقدرات استثنائية؛ كما تتطلب تغييراً جوهرياً في السياسات التعليمية، والابتعاد عن الطرق التقليدية في التعليم والتدريب، والاتجاه نحو طرق أكثر تفاعلية وابتكاراً، لأن المنافسة الشديدة، وظهور الشركات متعددة الجنسيات، وظهور مهن جديدة واختفاء أخرى، ودخول التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج والتسويق والخدمات وغيرها، يعني حتمية مواكبة هذه التحولات من خلال تجديد الأنظمة التعليمية، وتطوير السياسات البحثية، وتبني مشاريع الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات سوق العمل، حتى تتمكن من تلبية احتياجات السوق

ومتطلباته من الكوادر المتسلحة بالمهارات التقنية والعقلية والعملية اللازمة، التي تضمن تعزيز قيمة التفكير النقدي وحل المشكلات والإبداع.

فالتكنولوجيا تؤثر على التوظيف باعتبارها صناعة تولد الكثير من فرص العمل وتمكن العمال من الحصول على أنماط عمل حديثة بأساليب مبتكرة جديدة وأكثر مرونة، وتمثل فرص العمل القائمة على التكنولوجيا أهمية كبيرة نظرًا لأن دول العالم المختلفة تبحث عن المزيد من الفرص اللائقة ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي العالي للعمال والمجتمع (المطيري، 2018، 11).

انطلاقًا مما تقدم؛ فإن على المؤسسات التعليمية اليمنية ومؤسسات سوق العمل الحكومية والأهلية والخاصة التنسيق، والشراكة في، التأهيل والتدريب وإعداد الخطط الدراسية وفتح البرامج والتصنيع والاستثمار، وتحقيق الربط الشبكي والنقل الفائق للبيانات، بما يحقق مصلحة الطرفين والتنمية المستدامة، وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة التي هدفت إلى تقديم رؤية لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل في ظل التحول الرقمي.

الدراسات السابقة:

وباستقراء الدراسات السابقة* نجد أن بعضها ركز على الكشف عن واقع الموائمة بين مخرجات الجامعة وبين سوق العمل من تلك الدراسات دراسة ردقان (2023) التي أظهرت نتائجها ضعف المخرجات وعدم مواءمتها لسوق العمل، بالإضافة إلى تكرار التخصصات في أغلب كليات الجامعات الحكومية والأهلية، وعدم ربطها بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكشفت دراسة المسهلي (2022) عن ضعف واقع الموائمة بين مخرجات التعليم العالي اليمني مع احتياجات سوق العمل.

أما دراسة أبو عبد الله وآخرون (2022) فقد أظهرت النتائج عن عدم العلاقة بين إدارة البرامج التعليمية بليبيا ومتطلبات سوق العمل نتيجة لوجود خلل في مدخلات التعليم العالي المتمثلة في البرامج التعليمية وما شهدته من ارتباك في إدارتها في السنوات الماضية، كما أظهرت النتائج عدم العلاقة بين الفاعلية التعليمية للبرامج ومتطلبات سوق العمل وهذا يعود إلى جمود المشاريع التي تستوعب الخريجين، وهذا يتفق مع دراسة البرهبي (2022) التي كشفت دراسته عن وجود ضعف في موائمة مخرجات التعليم الجامعي الليبي مع احتياجات سوق العمل وهذا يظهر من خلال جمود المشاريع التنموية أو الخدمية أو الاستثمارية التي تستوعب مخرجات التعليم العالي.

* تم عرض الدراسات السابقة بحسب المغازي والأهداف وترتيبها زمنيًا من الأقدم وفق الهدف الجامع لتلك الدراسات.

وعلى النقيض من ذلك كشفت دراسة المرسي (2022) أن الخطط والمقررات الدراسية في جامعة العلوم الحديثة اليمنية لديها القدرة على الوفاء بمتطلبات سوق العمل في قطاع البنوك، غير أنه يوجد ضعف في جانب التدريب بسبب عدم إنزال الطلبة للبنوك للتدريب فيها قبل التخرج، بالإضافة إلى أن هناك ضعفا لدى الطلبة في بعض المهارات المطلوبة لسوق العمل مثل: مهارات الاتصال والتواصل، ومهارات كتابة وصياغة التقارير المحاسبية.

وكشفت دراسة الكندية وآخرون (2022) أن تلبية خريجي الكليات الوطنية بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية لاحتياجات سوق العمل بسلطنة عمان جاء بدرجة متوسطة، بينما أشارت دراسة العموش والزيود (2022) إلى أن مواءمة مخرجات كلية العلوم التربوية بالجامعات الأردنية لاحتياجات سوق العمل كانت مقتصرة على الجانب المعرفي (النظري) فقط على حساب الجانب المهاري (التطبيقي)، وهذا ما أشارت إليه دراسة هلال (2021) التي كشفت النتائج عن ضعف مهارات خريجي التعليم الجامعي المصري الحالية وعدم مواءمتها لسوق العمل المستقبلي.

أما الطويل (Al-Taweal, 2020) فقد كشفت دراسته عن جودة مخرجات التعليم العالي السعودية، وأنها مرتبطة بشكل خاص بنوعية المؤهلات العلمية التي يحصل عليها الطالب، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة العوهلي (2020) التي أشارت إلى أن درجة مواءمة مخرجات كلية العلوم التربوية في الجامعات السعودية كان مرتفعاً، وأشارت دراسة فيروز (2017) إلى درجة مواءمة متوسطة بين مخرجات التعليم الجامعي اليمنية وبين احتياجات سوق العمل، وكذا ضعف مواءمة المهارات العامة القابلة للنقل، والمهارات المهنية والعلمية المطلوبة لسوق العمل، بينما أظهرت نتائج دراسة كاليري ودون (Kallebery & Dunn, 2015) أن كليات المجتمع الأمريكية تخدم سوق العمل المحلي وتؤثر فيه من خلال التخصصات النوعية التي تعمل على إخراجها..

من جانب آخر هدفت دراسات أخرى إلى معرفة المعوقات التي تقف أمام ربط المخرجات الجامعية بسوق العمل منها دراسة كلينر وكيرستين (Kleiner & Kerstin, 2022) التي كشفت أن العوائق التي تحول بين الصناعة في الأسواق الناشئة هي: نقص المعلومات حول فرص العمل، والافتقار إلى الثقة، وقلة الدعم المالي لمؤسسات التصنيع والاستثمار، وضعف إدراك أطراف التعاون المهرة، والتوقعات المتباينة بين الطرفين، وكذا البيروقراطية الشديدة وبعض العوائق ذات العلاقة بالوقت، وأشارت دراسة الخليوي (2020) أن هناك بعض المعوقات التي تعوق المواءمة بين كليات المجتمع السعودية وسوق العمل منها: ارتفاع عدد الطلاب، وقلة الاهتمام بتطوير المناهج وغيرها من المعوقات، أما دراسة محمد (2015) فقد كشفت عن

مجموعة من المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية والتي ترتبط بسوق العمل منها: عدم التنسيق بين كليات المجتمع وبين مؤسسات العمل فيما يتعلق بوضع المناهج وتدريب الطلاب، وتبادل الخبرات، وعدم البيانات الدقيقة والواضحة عن سوق العمل من حيث الاحتياجات وعن البطالة، وتدني مستوى وعي المتعلم بأهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وبين أرباب سوق العمل، وقلة الموارد المالية اللازمة لعمليات التدريب.

وثمة دراسات أخرى استهدفت تحديد مهارات المستقبل التي ينبغي أن يتحلى بها خريجو الجامعات منها دراسة البوصافي وآخرون (2024) التي أظهرت نتائجها أن هناك حاجة ملحة بنسبة (93,8%) لطرح بعض التخصصات التي تتناسب مع سوق العمل منها: تخصص التدريب والصحة الرياضية في قسم التربية البدنية والعلوم الرياضية بسلطنة عمان، وأشارت دراسة الرشيدان والثواني (Al-Rashaidan @ Al-Thwaini, 2021) إلى بعض المهارات المطلوبة لسوق العمل المستقبلي منها: معرفة واسعة وإطلاع فعال وتطوير مستمر للمهارات والاتجاهات بما يتوافق مع التغيرات الجديدة في سوق العمل السعودية، وأشارت دراسة قولارت وآخرون (Goulart, Liboni & Cezarino, 2021) إلى ضرورة استحداث برامج دراسية جديدة وتطوير مهارات الطلبة بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل، وكشفت دراسة جاكسون وتوملينسون (Jackson & Tomlinson, 2020) عن ضرورة امتلاك الطلبة رؤية واضحة عن سوق العمل المتغير وضرورة التخطيط للمستقبل من قبل النظام التعليمي، والاهتمام بإكساب الطلبة لمهارات اللازمة لسوق العمل.

وفي السياق نفسه كشفت دراسة عزمي (2019) عن عدد من المهارات المطلوبة لسوق العمل المستقبلي منها حل المشكلات المعقدة والمقترنة بالذكاء الرقمي والإدراك المعرفي والمرونة وإدارة الأزمات، وكذا مهارات التفكير الناقد والإبداعي، ومهارات التعامل مع الآخرين، والذكاء العاطفي وغيرها من المهارات، أما دراسة ابراهارد (Eberhard, B. & others, 2017) فقد توصلت إلى قائمة بأهم الوظائف المستقبلية، وكذا مجموعة من المهارات اللازمة لتلك الوظائف.

وأخيرًا سعت دراسات أخرى لتقديم تصورات ورؤى مقترحة لربط الجامعات باحتياجات ومتطلبات سوق العمل، من تلك الدراسات دراسة العبسي (2017) التي توصلت إلى تصور مقترح للمواءمة بين كليات المجتمع اليمنية مع احتياجات سوق العمل يتضمن المنطلقات والأهداف والمتطلبات وكذا المكونات التي تشمل توفير قاعدة بيانات حول متطلبات سوق العمل، وتطوير المناهج بما يتناسب مع احتياجات السوق، والتدريب والتأهيل المستمر بالشراكة مع مؤسسات سوق العمل، بالإضافة إلى التواصل مع الخريجين بعد التحاقهم بالعمل، كما خرجت عز الدين (2022) برؤية مقترحة لتحسين مستوى التعليم

بجامعة المنوفية تتضمن الأهداف والمتطلبات والخصائص والمكونات وكذا متطلبات وآليات التنفيذ ومعوقاته وسبل التغلب عليها.

يتضح من عرض الدراسات السابقة أنها تتفق مع الهدف الذي تسعى إليه الدراسة الحالية، إذ هدف كثير منها لمعرفة واقع الموازنة بين مخرجات الجامعة وبين متطلبات سوق العمل، وهذا ينسجم مع أحد الأهداف التي تسعى إليه الدراسة الحالية؛ ونجد أن دراسات أخرى سعت لتقديم تصورات ورؤى مقترحة لربط الجامعات باحتياجات سوق العمل وتحديد مهارات المستقبل، وهذا هو الهدف الرئيس الذي تسعى إليه الدراسة الحالية. وقد استفادت الدراسة الحالية كثيرًا من الدراسات السابقة في الإطار النظري أو في بناء الرؤية المقترحة أو في مواضع أخرى، وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو أنها تحاول تقديم رؤية مقترحة لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل مبنية على أساس التحول الرقمي الذي يشهده العصر الحالي وهذا ما لم يلاحظ على أيٍّ من الدراسات السابقة.

مشكلة البحث:

إن من أبرز الاتجاهات الحديثة التي تتبعها الدول المتقدمة لربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل؛ اتجاه الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص والاتجاه الاستثماري (ومن صيغته: الجامعة الربحية، والجامعة التجارية، والجامعة الرائدة، والجامعة المنتجة (المهدي وسويلم، 2014، 116). إذ تسعى الدول بشكل حثيث من خلال مؤسساتها التعليمية والصناعية لتحقيق الشراكة بين قطاعي التعليم وقطاع الأعمال. "وتتنوع آليات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني من خلال، الاستشارات، والتطبيق العملي وتطوير المقررات الدراسية، والشراكة البحثية، ومنح التراخيص باستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، والحاضنات التكنولوجية التي تهدف إلى تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار" (المهدي وسويلم، 2014، 21-22).

وبالرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات اليمنية- الحكومية والخاصة- التي ترفد المجتمع ومؤسساته المختلفة بأعداد كبيرة من الخريجين في مختلف التخصصات، وسعي هذه الجامعات لتسخير إمكانياتها المتاحة لتحقيق متطلبات سوق العمل، إلا أن الواقع والدراسات والتقارير تشير إلى انعدام التنسيق والشراكة بين المؤسسات التعليمية اليمنية ومؤسسات سوق العمل، أضف لذلك عدم وجود ربط شبكي معلوماتي يوفر قاعدة بيانات كاملة عن وظائف سوق العمل الحالي والمستقبلي، كما أن الواقع والدراسات تؤكد على أن الجامعات اليمنية لا تهنيء الخريجين لمتطلبات تلك الوظائف، من هذا المنطلق تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما الرؤية المقترحة لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل في ضوء التحول الرقمي؟

ويهدف البحث الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما واقع ربط الجامعات اليمنية بسوق العمل؟
2. كيف يمكن تهيئة مخرجات الجامعات اليمنية للمواءمة مع متطلبات وظائف المستقبل؟
3. ما الرؤية المقترحة لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل في ضوء التحول الرقمي؟

أهمية البحث:

يكتسب البحث الحالي أهمية كبيرة في شقيه النظري والتطبيقي؛ إذ سيساهم هذا البحث في زيادة المعرفة حول العلاقة بين المخرجات الجامعية واحتياجات سوق العمل مما يساعد في ردم الفجوة بينهما. أما من الناحية التطبيقية فسوف يقدم مقترحات تساعد الجامعات على تهيئة مخرجاتها لسوق العمل الحالي والمستقبلي، كما يقدم رؤية عملية لربط الجامعات اليمنية بمؤسسات سوق العمل بما يلبي مصلحة الطرفين ويحقق التنمية المستدامة. وبما ينسجم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل الرقمية مما يزيد من فرص الحصول على وظائف من قبل الخريجين، كما أنه سيساهم في تعزيز الشراكة – المفقودة – بين الجامعات اليمنية وبين القطاع الخاص وأرباب العمل الأمر الذي سيعمل على زيادة فرص التدريب والتأهيل والاستثمار.

المصطلحات:

ربط الجامعات بسوق العمل:

يعرف الباحثان هذا المصطلح إجرائياً بأنه تلك العملية التي تقوم من خلالها الجامعات اليمنية بمواءمة برامجها الأكاديمية وإعداد خريجها بما يتناسب مع المهارات التي يتطلبها سوق العمل، وبما يحقق أعلى درجات التنسيق والشراكة بين الطرفين.

التحول الرقمي:

يقصد به إجرائياً: عصر الثورة الرقمية الذي تعيشه البشرية اليوم والذي جعل من التكنولوجيا عنصراً فاعلاً في جميع مجالات الحياة، بما فيها قطاع التعليم وقطاع المال والأعمال.

منهج البحث:

تم في هذا البحث استخدام المنهجين: الوصفي التحليلي، والاستقراء، فمن خلال هذين المنهجين وأداة الملاحظة، تم تحليل واقع الربط بين الجامعات اليمنية ومتطلبات سوق العمل، وتقديم مقترحات وكذا بناء رؤية مقترحة لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العصر الحالي.

نتائج البحث:

المحور الأول. واقع ربط الجامعات اليمنية بسوق العمل:

بالرجوع إلى عدد من الدراسات والأبحاث والتقارير المحلية والأجنبية* التي أشارت إلى ذلك الواقع، حيث أشارت دراسة المسهلي إلى أن من أبرز المشكلات المتصلة بالتعليم العالي في اليمن هي انفصاله عن التنمية وعن احتياجات السوق المحلي والإقليمي والدولي، وتبرز مظاهر ذلك الانفصال في تركيز الطلاب على كليات الدراسات الاجتماعية والإنسانية، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن (13%) من طلاب الجامعات اليمنية متخصصون في العلوم الهندسية والتكنولوجية. (المسهلي، 2022 ص 254).

كما أشارت الدراسة أنه على الرغم من الخطوات التي اتخذتها الجامعات اليمنية لرفع مستواها؛ إلا أنها لم تحقق أهدافها، ولم تصل إلى ما تصبو إليه من تميز على المستويين العربي والإقليمي؛ إذ يلاحظ تدني المستوى النوعي لخريجي الجامعات اليمنية، وأن السبب في ذلك - في جزء كبير منه - يعود إلى ضعف متابعة الجامعات اليمنية لخريجها من أجل تحديد جوانب الضعف في مهاراتهم والعمل على معالجتها، وتحسين أدائها، كما أن سياسة الجامعات اليمنية في استحداث التخصصات والبرامج قد تكون غير ملائمة لاحتياجات سوق العمل، إضافة إلى أن رضى المستفيدين وأصحاب العمل عن مخرجات الجامعات اليمنية منخفض كون المهارات التي يمتلكونها لا تلي تطلعات واحتياجات سوق العمل (المسهلي، 2022، ص 267)، وهذا ما أكدته دراسة العبيدي التي أشارت أن خطط وسياسات وزارة التعليم العالي اليمنية يتم إقرارها دون الأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة تلك الخطط والسياسات لمتطلبات سوق العمل، وهو ما ساهم في وجود فجوة حقيقية بين سياسة القبول من جهة وبين متطلبات سوق العمل من جهة أخرى (العبيدي، 2006).

وأكدت دراسة المسهلي أن مستوى متابعة الجامعات اليمنية لتطوير البرامج الأكاديمية كان ضعيفاً، وأنها لا تعمل على التقييم المستمر لمستوى خريجها في مختلف المؤسسات والوزارات (المسهلي، 2022، ص 268). بالإضافة إلى عدم قيام الجامعات بدعم المشاريع العلمية التي تلي سوق العمل، وضعف صلة البرامج العلمية بالتقدم العلمي، وكذا ضعف موائمة المشروعات العلمية مع الحاجة الفعلية لمتطلبات المجتمع واحتياجات سوق العمل، وضعف استجابة الجامعات اليمنية للمقترحات المقدمة من أرباب العمل، إضافة إلى ذلك لا يجري تقييم دوري للبرامج والمقررات الدراسية بما يتواءم مع متطلبات

* اعتمد الباحثان على الدراسات والأبحاث والتقارير المحلية والأجنبية لمعرفة واقع الربط بين الجامعات اليمنية وبين سوق العمل، لأن هناك العديد من الدراسات والأبحاث المحلية التي قامت بدراسة ذلك الواقع، وأشارت إلى أوجه القصور والضعف في ذلك، وقد تم الإشارة إلى تلك الدراسات وأوجه القصور التي أشارت إليها كل دراسة أو تقرير.

واحتياجات سوق العمل، وكذا ضعف التعرف على نقاط القوة والضعف التي يعاني منها الخريجون، ناهيك أن الجامعات لا تحافظ على علاقات دائمة مع أرباب العمل، وندرة إبرام الجامعات اليمنية للعقود البحثية مع مؤسسات المجتمع، وقلة إنتاج البحوث العلمية ذات الصلة بخدمة المجتمع وكذا عدم توفر خطة بحثية للجامعة تتعلق بخدمة المجتمع (المسيلي، 2022، ص273).

كما أشارت دراسة فيروز إلى أنه في الوقت الذي نجد فيه سوق العمل متشبعًا بعدد كبير من التخصصات الإنسانية التي لم يعد لسوق العمل أي احتياج لها بالمطلق؛ نجد أن مخرجات الجامعات اليمنية لا زالت تقبل أعدادًا كبيرة من الطلاب لتلك التخصصات ما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة (فيروز، 2017، ص239)، وكذا نظام التعليم الجامعي اليمني بتخصصاته المختلفة غير قادر على الوفاء باحتياجات سوق العمل من المهن والمهارات والتخصصات المختلفة؛ نظرًا لعدد من العوامل منها: عدم توزيع الطلاب بين التخصصات بحسب متطلبات السوق، وغياب الشراكة الحقيقية بين قطاع الأعمال وسياسة القبول وتطوير المناهج في الجامعات حسب حاجة سوق العمل، وعدم تعاون الجهات الخاصة بتخطيط القوى العاملة بالشكل المطلوب (فيروز، 2017، ص244). كما أكدت الدراسة نفسها، أنه لا يوجد توافق بين مخرجات التعليم الجامعي وبين احتياجات سوق العمل نظرًا لتوسع النظام التعليمي من أعلى مراحلته وزيادة عدد الإناث مع انخفاض معدل مساهمتهم في سوق العمل، بالإضافة إلى هيكل الدراسات الجامعية الذي يميل إلى الدراسات الإنسانية والاجتماعية والتربوية على وجه الخصوص (فيروز، 2017، ص244)، وضعف اتقان الخريجين للمهارات الإدارية المطلوبة لسوق العمل، وضعف امتلاكهم لمهارات حل المشكلات والعمل بأسلوب علمي، والتعامل بمهارة مع المستجدات المتعلقة بالتخصص، إضافة إلى ضعف الشراكة الحقيقية بين الحكومة وبين القطاع الخاص في إنماء مؤسسات التعليم والتكنولوجيا وإقامة برامج التأهيل والتدريب والتنسيق في استيعاب قوة العمل لا سيما خريجي الجامعات الحكومية، والتنسيق على مستوى برامج التأهيل وتوظيف قوة العمل عبر آليات صحيحة وسليمة (فيروز، 2017، ص256).

من جانب آخر أشارت الدراسة إلى أن المشكلة ليست خاصة بالجامعات اليمنية؛ وإنما أيضًا من القطاع الخاص الذي يمارس أدوارًا منعزلة عن التنمية بمفهومها الشامل ولا يملك روابط وجسورًا قوية مع الشركات الدولية، وله مواقف مضادة للاستثمار الأجنبي، ومعظم المنشآت الاقتصادية عائلية، وتوظيف قوة العمل محدودة، وقد تنطلق أحيانًا من أسلوب يكرس التمايز الاجتماعي والمناطقى والقبلي بدون أدنى اعتبار للكفاءات والمهارات (فيروز، 2017، ص243)، وهذا ما أكدته دراسة أخرى أشارت إلى ضعف اهتمام

أرباب العمل بالدراسات التي تقدمها الجامعات وضعف التعاون بين مؤسسات التمويل ومراكز الأبحاث والاستشارات في الجامعات اليمنية (حسن، 2017).

وأشارت دراسة ردفان إلى ضعف المناهج الدراسية وتكرار التخصصات في أغلب كليات الجامعات الحكومية والأهلية وعدم ربطها بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، ونقص كثير في تدريس الحاسوب واللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى غياب الشراكة والتنسيق بين الجامعات وبين مؤسسات المجتمع، وكذا ضعف سوق العمل وعدم قدرته على استيعاب الخريجين (ردفان، 2023، ص 381)، أما دراسة العفيري فقد كشفت عن وجود فجوة بين الجامعات اليمنية وبين مؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بالبحث العلمي، وانقطاع الروابط والعلاقة البحثية بين الطرفين، وغياب جسور التواصل وسيطرة التباعد الثقافي (العفيري، 2022، ص119).

وأشارت دراسة العبسي إلى أن واقع المواءمة بين كليات المجتمع اليمنية ومتطلبات سوق العمل ضعيف لاسيما فيما يتعلق بتدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ووضع مناهج كليات المجتمع، وأن كليات المجتمع لا تحرص على متابعة خريجها وهناك ضعف في مواءمة المناهج الدراسية لمتطلبات سوق العمل، كما أن البرامج الدراسية لا تتسم بالمرونة (العبسي، 2017).

أما دراسة محمد فقد أشارت إلى أن علاقة الجامعة بمحيطها الاجتماعي دون المستوى المطلوب (محمد، 2018)، وأكدت دراسة الحريري على ضعف اهتمام الجامعات اليمنية بتسويق البحوث العلمية التطبيقية لخدمة المجتمع وتنميته (الحريري، 2017)، وأشارت دراسة أخرى إلى تركيز المقررات الدراسية على الجانب النظري بدرجة أساسية دون إعطاء الجانب العملي أي اهتمام، بالإضافة إلى قلة الاهتمام بتوجيه بحوث الخريجين نحو مشكلات المجتمع (القواس، وآخرون، 2021، ص499)، بينما أكدت اليونسكو أن معظم البلدان -من بينها اليمن - بحاجة إلى تنمية معارف الناس ومهاراتهم اللازمة لممارسة أعمال لائقة، والاهتمام بالسياسات التعليمية لتحسين مهاراتهم ومحاولة إكسابهم مهارات جديدة وقدرات ضرورية للإبداع مثل: مهارات حل المشكلات، والتفكير النقدي والابداعي، ومهارات التواصل والاتصال وغيرها من المهارات (اليونسكو، 2015، ص42).

وكشفت دراسة أجرتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية أن اليمن يقع ضمن نطاق البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة أو أقل نموًا في مجال التعليم الجامعي، وأنه توجد عوائق في انخراط النساء في سوق العمل فنسبة النساء المنخرطات في سوق العمل إلى السكان النساء في الأعمار من 15 وأكثر هو 2,8%، وهذا يعني أن لكل 100 أسرة في سن العمل توجد حوالي 3 نساء فقط عاملات (وزارة التخطيط

والتعاون الدولي، ص79)، بالإضافة إلى أن معدل البطالة بلغ عام (2016) (33,8%) من مجموع المشاركين في قوة العمل بواقع (32,9%) للذكور، و(43,5%) للإناث، كما أشار التقرير إلى زيادة معدل البطالة، وأنها من المعدلات المرتفعة مقارنة بالعديد من الدول العربية والإقليمية وأن السبب في ذلك يعود إلى قلة فرص العمل، وتدني المستوى التعليمي للعاملين وضعف ارتباط التعليم الجامعي بسوق العمل (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص86).

وحق لا يكون هناك مبالغة من قبل الباحثين أو تجنيا على الجامعات اليمنية؛ فتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض مظاهر الربط الذي يتم بين الجامعات اليمنية وبين سوق العمل –وإن كانت ضعيفة- يتمثل أبرزها في: سعي الجامعات اليمنية لتطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، التي تؤكد على تحديث الخطط الدراسية، وفتح تخصصات جديدة، ومحاولة استلهاج التجارب العربية والعالمية الناجحة، وهذه الجهود تمثل جانبا مهما وبداية جيدة لتجويد مخرجات التعليم الجامعي اليمني وتلبية احتياجات سوق العمل وتحقيق شراكة مستدامة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل.

كما سُجلت في السنوات العشرين الماضية بدايات تنسيق وتعاون بين بعض الجامعات اليمنية وقطاع الأعمال، لكنها لا ترقى إلى المستوى الذي يعوّل عليه لتحقيق طموحات الطرفين (المؤسسات التعليمية وقطاع الأعمال).

من جانب آخر ينبغي الإشارة إلى أن هناك بعض الصعوبات التي تواجهها فكرة ربط المؤسسات التعليمية اليمنية بمؤسسات سوق العمل لعل من أبرزها:

1. ربط الجامعات اليمنية بمؤسسات سوق العمل يحتاج إلى تبني تام من قبل القائمين على القطاعين والجهات ذات العلاقة الحكومية والخاصة.
2. عدم الربط شبكي لتبادل المعلومات والبيانات بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل.
3. ضعف بيئة الإنترنت.
4. ضعف البنية الرقمية في الجامعات.
5. ضعف المهارات التقنية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية.
6. الحروب والصراعات.
7. نقص التمويل.

المحور الثاني. تهيئة مخرجات الجامعات اليمنية للمواثمة مع متطلبات وظائف المستقبل:

من الأسئلة التي يطرحها خبراء الجودة: ما المهارات المطلوبة لسوق العمل اليمني التي ينبغي أن تصمم وتبنى وتنفذ وتقوم وتطور في ضوءها البرامج الأكاديمية في الجامعات اليمنية؟ وما المعارف اللازمة لبناء تلك المهارات؟ في هذا المحور نحاول تقديم بعض المقترحات التي من شأنها مساعدة الجامعات اليمنية على تحقيق ذلك وتهيئة مخرجاتها لشغل وظائف سوق العمل الحالي والمستقبلي، وأهم هذه المقترحات ما يأتي:

1. الربط الشبكي المعلوماتي بين المؤسسات التعليمية اليمنية ومؤسسات سوق العمل:

تعاني الدول النامية ومن بينها الدول العربية من قصور في المعلومات الاقتصادية غير المعلنة مثل المعلومات عن الفقر والبطالة والبرامج التعليمية (مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 361-368)، والوضع المعلوماتي في اليمن أكثر سوء نتيجة الصراعات السياسية والحروب. وتعد البيانات والمعلومات من أهم العناصر التي تحتاجها المجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة في جميع مجالاتها. فالمعلومات لها أهمية كبيرة في إدارة العملية التعليمية والاقتصادية، "وهي مورد هام وضمن يجب استغلاله في عملية إدارة المؤسسات -التعليمية وسوق العمل-، وكلفة دراسة القرار أقل بكثير من الخسارة التي تحصل نتيجة القرارات غير المدعومة بمعلومات، بينما القرارات الناجحة تكون دائماً نتيجة دراسات مستفيضة تركز على معلومات دقيقة" (بن عيشي ونور الدين، 2006، ص 34). لذا فإن بناء نظام إلكتروني معلوماتي شامل لإدارة بيانات وخدمات متطلبات الجامعات ومتطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية سيؤدي إلى نوع فريد من التفاعل والتنسيق وتبادل الخدمات الرقمية بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل بما في ذلك القطاعات الحكومية وغير الحكومية، وسيسهل ربط الخريجين بأرباب العمل عبر الإنترنت، وسييسر السبل لوصولهم إلى سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي.

2. التركيز على المهارات اللازمة لسوق العمل المستقبلي:

سوق العمل معرض لتغيرات سريعة نتج عنه تغير جذري في المهارات اللازمة لشغل الوظائف. ولعل من أبرز القضايا ما بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، ظهور فجوة بين توقعات أصحاب العمل بشأن المهارات التي يمتلكها الخريجون، والمهارات اللازمة من أجل الاستمرار والنمو في سوق العمل في العصر الرقمي. في المستقبل القريب سوف تظهر وظائف وأدوار وتختفي أخرى وهذا تحدٍ آخر. "وقد تعجز مخرجات الجامعات العربية الدخول في سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي، نتيجة عجز الجامعات عن رفد مخرجاتها بالمعارف والقدرات والمهارات اللازمة لسوق العمل" (دربالة وحمزة، 2016، ص 179)، لأن المهارات المطلوبة من القوى البشرية للتوظيف في ظل التحول الرقمي ستصبح أكثر تعقيداً مما هي عليه في الوقت

الحالي، فالمهارات البسيطة التي يُعتمد عليها في المهن والوظائف الحالية لن تكون كافية لامتلاك وظيفة من وظائف المستقبل.

وتتمثل أهم المهارات التي يتطلبها سوق العمل المستقبلي في، المهارات المعرفية المتقدمة مثل (حل المشكلات المعقدة والتفكير النقدي والتفكير التحليلي والتفكير الإبداعي والابتكار والتنظيم الذاتي وحب الاستطلاع واستراتيجيات التعليم والتعلم). والمهارات الاجتماعية والعاطفية مثل (التعاطف والكفاءة الذاتية، والمسؤولية والتعاون). والمهارات العملية مثل (استخدام أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة). ومجموعة المهارات التي تبني القدرة على التكيف، مثل (الاستدلال والكفاءة الذاتية). ومهارات معرفة البيانات والمعلومات وتشمل (التصفح والبحث وفرز البيانات والمعلومات والمحتوى الرقمي وتقييم البيانات والمعلومات والمحتوى الرقمي وإدارة البيانات والمعلومات والمحتوى الرقمي). ومهارات التواصل والتفاعل والعمل المشترك من خلال التقنيات الرقمية وتشمل (المشاركة من خلال التقنيات الرقمية والمشاركة في المواطنة من خلال التقنيات الرقمية والعمل المشترك من خلال التقنيات الرقمية - آداب الشبكة - إدارة الهوية الرقمية). ومهارات استحداث المحتوى الرقمي وتشمل (تطوير المحتوى الرقمي - دمج المحتوى الرقمي - حقوق التأليف - البرمجة). ومهارات السلامة وتشمل (حماية الأجهزة - حماية البيانات الشخصية والخصوصية - حماية الصحة - حماية البيئة) (عز الدين وشرف ويونس، 2022، ص 303-304). وبما أن معظم وظائف المستقبل ستعتمد بشكل كامل أو جزئي على التكنولوجيا، فإن الإلمام بالتقنية والمعرفة الرقمية من المهارات الضرورية المطلوبة لشغل وظائف المستقبل.

ومع صعود موجة التكنولوجيا بدأت تكتسب مهارات الكمبيوتر والمعرفة بالبرامج الإنتاجية، أهمية أكبر من أي وقت مضى. علاوة على ذلك يتنامى طلب سوق العمل على مهارات التشفير، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني. وصار مفروضاً على شاغلي الوظائف امتلاك مهارات "حل المشاكل المعقدة والتفكير الناقد والإبداع وإدارة الأفراد والتنسيق مع الآخرين والذكاء العاطفي والتحكيم واتخاذ القرارات والتوجه نحو قطاع الخدمات والتفاوض والمرونة المعرفية والإدراكية"(عزمي، 2019، ص 70)، واستخدام الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة والاتصالات المتنقلة وما يرتبط بها من مهارات. ويؤكد "برنارد مار" أن النجاح في العالم الرقمي يتطلب منا فهم كيفية تأثير التكنولوجيا على عالمنا، وهنا سيحتاج البشر إلى تنمية المهارات الشخصية الحاسمة حتى يتمكن من القيام بالأشياء التي لا تستطيع الآلات القيام بها(شبكة الجزيرة، 2024).

ومن المهم الأخذ بعين الاعتبار أن تحديد المهارات المطلوبة لسوق العمل في المستقبل ليس شيئاً نقوم به مرة واحدة، بل هي عملية مستمرة؛ لأن المهارات المطلوبة ستواصل التغير لمواكبة مسيرة تقدم التكنولوجيا ومتطلبات سوق العمل، لذا ينبغي أن يتمتع الأفراد بالقدرة على التكيف، ومواصلة تطوير مهاراتهم على طول مسيرتهم المهنية.

3. الاسترشاد بالنماذج الدولية الناجحة في بناء مهارات سوق العمل وتطبيق الشراكة بين قطاعي التعليم العالي وقطاع الأعمال:

هناك نماذج عملية رائدة في تطبيق الشراكة المنشودة بين قطاعي التعليم وقطاع الأعمال وتهيئة مخرجات الجامعات لسوق العمل في العصر الرقمي، ولعل تجربة جنوب أفريقيا من أنجح التجارب في العصر الحديث. وهناك نماذج أخرى جسدت عملياً الكيفية التي يتم بها التعليم الرقمي في إطار منظومي معتمد على هذه الشراكات الحيوية بين قطاع التعليم العالي وقطاع الأعمال في العصر الحالي، لعل من أبرزها في هذا المضمار نموذج شركة IBM في تطوير نظام التعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية، وخطة التحول إلى التعليم الرقمي في دول الاتحاد الأوروبي، ونموذج البرنامج الرقمي لجامعة "سان جوزيه" بولاية كاليفورنيا الأمريكية، ونموذج كلية "إيميلون" للأعمال الذكية بفرنسا (عزمي، 2019، ص79). وهناك نماذج عربية متميزة في هذا الجانب في مصر وعمان والمغرب والإمارات العربية المتحدة.

4. استجابة المؤسسات التعليمية للتطوير بناءً على الشراكة مع مؤسسات سوق العمل والتغيرات السريعة في الوظائف:

لم يعد سوق العمل محدود المهن، لذا يجب تطوير المناهج لمواكبة هذه التغير، ولرفع مهارات الخريجين ولعل إشراك القطاع الحكومي والخاص في فتح برامج نوعية جديدة وتطوير خطط الجامعات ومواءمتها مع حاجة السوق وتحليل وتقويم الكفايات في الخطط الدراسية بشكل مستمر وربط الطلبة ببيئة العمل تأتي في مقدمة المهام الملحة أمام الطرفين (المؤسسات التعليمية ومؤسسات العمل). ومن أجل تحقيق هذا الهدف ينبغي تطبيق المعايير العالمية في إعداد الخطط الدراسية وتدريبها، وتطوير الموصفات الوظيفية والرقمية للخريج، لتنعكس على حاجة سوق العمل.

إن من أبرز الاتجاهات الحديثة التي تتبعها الدول المتقدمة لربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل؛ اتجاه الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص والاتجاه الاستثماري (ومن صيغته: الجامعة الربحية، والجامعة التجارية، والجامعة الرائدة، والجامعة المنتجة) (المهدي وسويلم، 2014، ص116). إذ تسعى الدول بشكل حثيث من خلال مؤسساتها التعليمية والصناعية لتحقيق الشراكة بين قطاعي التعليم وقطاع الأعمال.

"وتتنوع آليات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع من خلال، الاستشارات، والتطبيق العملي وتطوير المقررات الدراسية، والشراكة البحثية، ومنح التراخيص باستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، والحاضنات التكنولوجية التي تهدف إلى تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار" (المهدي وسويلم، 2014، ص ص 21-22).

ومن الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الشراكة بين قطاع التعليم العالي وقطاع الأعمال وجعل التعليم الجامعي أكثر صلة بسوق العمل ما يأتي:

- أ. جعل المناهج الدراسية أكثر تركيزاً على المهارات العملية التي يحتاجها أصحاب العمل.
- ب. التركيز على العملاء (المهدي وسويلم، 2014، ص 37).
- ت. استحداث أقسام جديدة تمكن الخريج من دخول سوق العمل بعد التخرج مباشرة.
- ث. توفير المزيد من فرص التدريب العملي للطلاب.
- ج. تعزيز التعاون بين الجامعات والصناعة.
- ح. تشجيع ريادة الأعمال بين الطلاب.
- خ. معايشة سوق العمل.
- د. تطبيق نماذج الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع (المهدي وسويلم، 2014، ص 23).
- ذ. استحداث نظام المسارات في التعليم الجامعي، يُعد نظام المسارات في التعليم من أحدث النماذج التعليمية العالمية، ويتوافق مع التغيير الجوهرى المطلوب في المنظومة التعليمية لتتوافق مع احتياجات سوق العمل. فنظام المسارات يمتلك عدد من المزايا منها، أنه يتيح خيار التعلم والتعليم عن بُعد بما يضمن منح فرص التعلم لشريحة واسعة من الطلبة، كما أنه يتيح توظيف الإمكانيات التقنية والمنصات التعليمية لخدمة التعليم الجامعي بعدة طرق، منها تصميم المقررات الإلكترونية وتطبيق فكرة التعليم المدمج لخدمة مسارين في الوقت نفسه، ويضمن وصول التعليم بالجودة المطلوبة لجميع الطلاب وفق احتياجات سوق العمل وميولهم الشخصية.

5. الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في التعليم والتعلم:

يُعد اتجاه التكنولوجيا أحد الاتجاهات العالمية الحديثة لتجسير الفجوة بين التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، من خلال ظهور نظم جديدة للتعليم، كالتعليم الافتراضي، والتعليم عبر الجوال، والتعليم الإلكتروني (المهدي وسويلم، 2014، ص 11)، والتعليم المدمج.

لقد أحدثت التكنولوجيا أثرا عميقا في مخرجات التعليم الجامعي وأنماط الوظائف والاقتصاد وحسنت مستوى أداء الأفراد، وأسلوب العمل. وفرضت مفاهيم جديدة مثل اقتصاد المعرفة، والتجارة الإلكترونية، وطرأت على مستوى العالم تغيرات لها أبعاد تعليمية واقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية. و"تأثر سوق العمل بشكل كبير بالتطورات التكنولوجية والإنتاجية، وكذلك العولمة التي أدت إلى تغير سوق العمل، مما انعكس على مخرجات التعليم الجامعي التي تتطلب مهارات وإمكانيات عالية للكوادر البشرية باعتبارها رأس المال البشري الذي يواجه منظومة العرض والطلب في سوق العمل"(عز الدين وشرف ويونس، 2022، ص ص403-454).

وعليه؛ فإن سوق العمل في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي تشهدها البشرية اليوم يتطلب تغييراً جوهرياً في العقلية-عقلية إدارة العملية التعليمية وتكييف مخرجاتها- ويقتضي الابتعاد عن الطرق التقليدية في التعليم والتدريب، والاتجاه نحو طرق أكثر تفاعلية وابتكاراً، وتضمن تعزيز قيمة التفكير النقدي وحل المشكلات، والإبداع. ويشمل ذلك منصات التعلم عبر الإنترنت والأدوات الرقمية والتقنيات الأخرى التي يمكنها أن تساهم في تصميم تجارب تعلم تلبي تطلعات واحتياجات كل فرد*. ومن أجل تحقيق هذا الطموح تحتاج الجامعات العربية واليمنية لنقله نوعية وكمية لتأهيل كوادر لشغل الوظائف في ظل التحول الرقمي، لأن توظيف تكنولوجيا التعليم والتعلم سيؤدي إلى رفع مهارات الخريجين، وهذا يساعد في تأمين حصة في سوق العمل (بن عيشي ونور الدين، 2006، ص 34).

ويعد نظام التعليم المدمج والتعليم عن بُعد –والتعليم الجوال Mobile Learning – من أهم صيغ التعليم العصرية، لما لها من إيجابيات، من أهمها، التفاعل الغني بالتطبيقات المعتمدة على الحاسوب والإنترنت، وتمكين الطالب من الوصول إلى مصادر التعلم في أي مكان وزمان (القرني، 2021، ص ص849-899). كما أن نظام التعليم المدمج ونظام التعليم عن بُعد من الممارسات التعليمية الفعالة التي تتيح فرص تطبيق استراتيجيات التعلم النشط، فيصبح المتعلم هو محور العملية التعليمية، كما تزداد معها سهولة الوصول إلى المواد التعليمية، وانخفاض تكاليفه مقارنة بأنظمة التعليم الأخرى، إضافة لمراعاته أنماط التعلم لدى الطلاب، والسماح لهم بالتعلم بسرعة وفق قدراتهم الفردية، ويُسهل التعلم التعاوني (الزليعي، 2023، ص ص174-203). في حين توفر المنصات التعليمية الإلكترونية بيئات محاكاة للمتدربين، وتوفر تجارب عملية دون المخاطر المرتبطة بالتدريب.

* Qatar Foundation Offering lifelong learning, fostering innovation & empowering our community.

لقد أدركت العديد من المؤسسات التعليمية أهمية تطويع التقنيات الرقمية في التعليم لتأهيل طلابها والمتعلمين فيها للحياة العملية والشخصية من خلال ترسيخ آليات التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة في عصر الثورة الرقمية وما بعدها (عزمي، إيمان، 2019، ص 79).

6. متابعة التقارير والدراسات الدولية ذات العلاقة:

من أبرز التقارير الدولية التي ينبغي متابعتها والاستئناس بمضامينها التقارير الآتية:

أ. تقرير وظائف المستقبل الصادر عن WEF.

ب. تقرير جامعات المستقبل.

ج. تحليل سوق لعمل لتعزيز أداء أنظمة التعليم العالي الصادر عن OECD.

د. متابعة التوجهات المستقبلية لأنظمة الجودة في الجامعات العالمية النموذجية.

المحور الثالث. رؤية مقترحة لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل في ظل التحول الرقمي:

التعليم وسوق العمل متكاملان ويؤديان إلى تحقيق التنمية الشاملة في كل المجتمعات، ووفقاً لمؤشرات الواقع والدراسات والتقارير يتضح أن الجمهورية اليمنية تعاني من فجوة عميقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل الحكومية والخاصة، وأن العلاقة بين الطرفين تعاني من تدني مستواها. بناءً على استقراء المعطيات المتاحة أمام معدي البحث، يهدف هذا المحور إلى تقديم رؤية مقترحة لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل في ظل التحول الرقمي، وتقوم الرؤية المقترحة على عدد من المنطلقات والأسس، وتمتاز هذه الرؤية بالواقعية والمرونة والشمولية ومشاركة جميع الأطراف المعنية، كما تسعى الرؤية لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال الآلية المقترحة، كما تقف الرؤية على بعض معوقات تنفيذ الرؤية وسبل التغلب عليها:

أولاً. هدف الرؤية:

تقديم رؤية مقترحة لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل من خلال إنشاء الهيئة القومية اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة، بغرض إدارة وتنفيذ التنسيق والشراكة بين الجامعات اليمنية وسوق العمل وكل ما يُسند إليها من مهام أخرى.

ثانياً. منطلقات الرؤية:

1. يُعد ربط الجامعات بسوق العمل أحد الأسباب الرئيسية لتجسير الفجوة بين التعليم الجامعي

واحتياجات سوق العمل.

2. الاهتمام العالمي اللاحدود لربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل.

3. لا يمكن لأي مؤسسة تعليمية أن تستمر أو أن تعمل بمعزل عن احتياجات سوق العمل.
4. لم تعد الجامعات اليمنية بوضعها الحالي قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل في ظل التحول الرقمي، ويُعد إنشاء الهيئة القومية اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة إحدى الحلول لربط المؤسسات التعليمية اليمنية بسوق العمل.

ثالثًا. مكونات الرؤية:

في ضوء استقراء الدراسات ذات العلاقة ومن النظر في الواقع المعاش، تتضح مكونات الرؤية المقترحة في:

إنشاء الهيئة القومية اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة:

يعد ربط المؤسسات التعليمية اليمنية ومؤسسات سوق العمل من خلال إنشاء الهيئة القومية اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة أمر في غاية الأهمية، لما يتوقع أن تقوم له هذه الهيئة من مهام، ولما تشكل من أهمية في، تهيئة المخرجات لشغل وظائف سوق العمل الحالي والمستقبلي، ولما ستوفره من قاعدة بيانات ضخمة وتأمينها لوصول المعلومات وتبادلها، وربطها للشركاء (الجامعات وسوق العمل) مع بعضهم البعض، وتوفيرها للجهد والوقت والمال، ومتابعة التطورات في احتياجات سوق العمل وتلبية احتياجاته. ومن أبرز المهام المناطة بالهيئة القومية اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة ما يأتي:

- أ. تجسير الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم اليمنية وسوق العمل.
- ب. تحقيق أقصى درجات التنسيق والتكامل والشراكة بين مؤسسات التعليم الجامعي اليمنية ومؤسسات سوق العمل.

ج. تحديد متطلبات التحول من الوظائف التقليدية إلى الوظائف الجديدة:

د. عقد المؤتمرات وتسويق الخدمات.

هـ. القيام بالدراسات والبحوث المتعلقة بالشراكة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات سوق العمل.

و. متابعة التقارير والدراسات الدولية ذات العلاقة، مثل، تقرير وظائف المستقبل الصادر عن WEF، وتقرير جامعات المستقبل، وتحليل سوق عمل لتعزيز أداء أنظمة التعليم العالي الصادر عن OECD، ومتابعة التوجهات المستقبلية لأنظمة الجودة في العالم.

رابعًا. متطلبات تنفيذ الرؤية:

تتمثل أهم متطلبات تنفيذ الرؤية المقترحة لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل فيما يأتي:

1. متطلبات قانونية: وتتمثل في:

رؤية مقترحة لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل في ظل التحول الرقمي

أ.م.د. عبد الغني أحمد الحاوري أ.د. علي أحمد الزبيدي الحاوري مجلة جامعة المهرة للعلوم الإنسانية، (عدد خاص 1)، تاريخ النشر يونيو-2025م

- صدور قوانين بإنشاء الهيئة القومية اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة وتحديد اختصاصاتها ومهامها ومصادر تمويلها، وطرق تقييمها، وشروط شاغلي وظائفها وواجباتهم وحقوقهم.
- صدور التشريعات اللازمة بتبني ربط المؤسسات التعليمية بمؤسسات سوق العمل بما يضمن أعلى مستويات الشراكة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات سوق العمل.
- صدور التشريعات المنظمة للمراكز المتابعة التابعة للهيئة القومية اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة.
- صدور التشريعات اللازمة التي تنظم العلاقة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات سوق العمل، بما يحقق أعلى درجات التعاون والتكامل بين الطرفين.

2. المتطلبات المادية: وتتمثل في:

- تحديد مصادر تمويل الهيئة القومية اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة لتضمن استمراريته واستقلالها.
- أن تكون الهيئة القومية اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة ذات استقلال مالي وإداري.
- أن تتبنى الهيئة اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة مشاريع استثمارية لضمان استقلالها المالي.
- أن تقوم المؤسسات التعليمية بتوفير المتطلبات المادية اللازمة لتنفيذ الخطط المتعلقة بتطوير الأداء وتحسين المخرجات بما يتلاءم مع التغيرات في سوق العمل.

3. المتطلبات البشرية: وتتمثل في:

- بناء هيكل تنظيمي وإداري خاص بالهيئة القومية اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة يشغل وظائفه كادر بشري ذا كفاءة عالية ومنحهم الامتيازات اللازمة لتنفيذ مهامهم على أكمل وجه.
- وضع شروط علمية دقيقة عند اختيار كوادر الهيئة اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة، ويفضل أن يكون شغل الوظائف بناءً على المنافسة المعلن عنها.
- التدريب المستمر لكوادر الهيئة القومية اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة.

4. المتطلبات التنظيمية والإدارية: وتتمثل في:

- إنشاء الهيكل التنظيمي والإداري للهيئة القومية اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة وفق أسس علمية نموذجية.
- أن تكون الهيئة ذات استقلال مالي وإداري.
- التغيير الهيكلي والإداري والتنظيمي في الجامعات ومؤسسات سوق العمل بما يتوافق مع التغيرات الجديدة في التعليم وسوق العمل.

خامسًا. آليات تنفيذ الرؤية:

يتم تنفيذ الرؤية المقترحة لربط المؤسسات التعليمية ومؤسسات سوق العمل وفق الآليات الآتية:

- التبنى الكامل لمشروع إنشاء الهيئة القومية اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة.
- تغيير البنية التعليمية في المؤسسات التعليمية وكذلك البنية الاستراتيجية والإدارية والتنظيمية في المؤسسات التعليمية ومؤسسات سوق العمل بما يحقق أعلى درجات التنسيق والتكامل والشراكة بين الطرفين.

- إنشاء المشاريع الاستثمارية المشتركة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات سوق العمل.
- توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطط ربط المؤسسات التعليمية اليمنية ومؤسسات سوق العمل.

سادسًا. معوقات تطبيق الرؤية:

فيما يلي عرض أبرز معوقات الرؤية المقترحة لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل، وهي الآتي:

- الصراعات السياسية والحروب.
- ضعف التمويل.
- عدم تبني المسؤولين والجهات ذات العلاقة مشروع ربط الجامعات اليمنية بسوق العمل، مما يطيل أمد تنفيذ المشروع.

- انعدام الثقة بين مؤسسات التعليم العالي وأرباب العمل تحتاج وقت.
- قلة الخبرة لدى القائمين على المؤسسات التعليمية اليمنية ومؤسسات سوق العمل.

سابعًا. مؤشرات نجاح الرؤية:

تتمثل أهم مؤشرات نجاح الرؤية المقترحة لربط المؤسسات التعليمية اليمنية بسوق العمل في الآتي:

- حاجة الطرفين (المؤسسات التعليمية ومؤسسات سوق العمل) لهذه الشراكة، باعتبار أنها تحقق منفعة مجتمعية ومنفعة الطرفين.

- وجود كوادرات بشرية يمنية في مختلف التخصصات تلقوا تعليمهم في جامعات أجنبية وعربية ويمنية، قادرين على إدارة عملية الربط والتكامل والشراكة بين المؤسسات التعليمية اليمنية ومؤسسات سوق العمل بنجاح جيد؛ شريطة أن ينال الكادر الذي سيتولى هذه المهام مزيدا من الدورات التخصصية في هذا المجال (ربط الجامعات بسوق العمل).

- وجود تجارب عالمية وعربية ناجحة تنظم العلاقة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات سوق العمل يمكن الاستفادة منها وتطويرها وهذا يقلل الجهد والوقت والمال.

- الواقع الحالي يشير إلى وجود توجه في المؤسسات التعليمية اليمنية ومؤسسات سوق العمل لتفعيل الشراكة والتعاون والتنسيق بين الطرفين وإن كان بطيئاً.
- خلاصة النتائج: فيما يلي أبرز ما توصل إليه البحث:
- تحتاج الجامعات اليمنية لنقلة نوعية وكمية كبيرة حتى تكون قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل اليمني بالكوادر المطلوبة المسلحة بالمهارات التي يحتاجها سوق العمل الحالي والمستقبلي.
- تحتاج مؤسسات التعليم العالي اليمنية ومؤسسات سوق العمل إلى التنسيق والشراكة في عملية التدريب والتأهيل وبناء المشاريع والمناهج التعليمية.
- وجوب العمل على الربط الشبكي المعلوماتي بين المؤسسات التعليمية اليمنية ومؤسسات سوق العمل، التركيز على المهارات اللازمة لسوق العمل المستقبلي، الاسترشاد بالنماذج الدولية الناجحة في بناء مهارات سوق العمل وتطبيق الشراكة بين قطاعي التعليم العالي وقطاع الأعمال، استجابة المؤسسات التعليمية للتطوير بناءً على الشراكة مع مؤسسات سوق العمل والتغيرات السريعة في الوظائف، الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في التعليم والتعلم، متابعة التقارير والدراسات الدولية ذات العلاقة.
- تركزت الرؤية التي تضمنها البحث لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل على إنشاء الهيئة القومية اليمنية للخدمات المعلوماتية المتكاملة، بهدف تنظيم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي اليمنية ومؤسسات سوق العمل، وتنفيذ بقية المهام التي ستوكل إليها.

المراجع:

أبو إسماعيل، خالد وأبو أيوب، يونس وجعفر، عبد الكريم (2023). تحديات التنمية في اليمن، الأسكوا.
أبو عبد الله، عائشة ومحمد، أحمد وشليق، كريمة (2022). جودة مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل: دراسة تطبيقية لقسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد بالعجلات، المؤتمر الدولي "مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي - رهانات الحاضر وآفاق المستقبل"، 29 يناير.

البريبي، انتصار (2022). موائمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل في ليبيا، المؤتمر الدولي "مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي"، رهانات الحاضر وآفاق المستقبل، 29 يناير.
بن عيشي، بشير ونور الدين، حامد (2006م)، تكنولوجيا المعلومات وأثرها في التنمية الاقتصادية، مجلة الحقيقة، العدد 8.

البوصافي، ماجد وآخرون (2024). موائمة المناهج التعليمية في التدريب والصحة الرياضية بجامعة السلطان قابوس مع متطلبات سوق العمل في ضوء رؤية عمان 2040، دراسات للعلوم التربوية، 49(1).

تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2018.

تقرير جامعات المستقبل.

تقرير منظمة التعاون والتنمية OECD 2019.

تقرير وظائف المستقبل الصادر عن WEF.

الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (بدون). مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية 2016 – 2018.

حجازي، حسن (2016). موائمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. دراسة تحليلية نموذج سوريا خلال الفترة (2001-2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مج38، ع5.

الحريري، خالد والمخلافي، افتهان (2017). تصور مقترح لتسويق البحوث التطبيقية في الكليات العلمية والتطبيقية بالجامعات اليمنية وتوظيفها لخدمة المجتمع وتنميته، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 10(31).

حسن، صالح (2017). تصور مقترح لإنشاء حاضنات الأعمال بالجامعات اليمنية في ضوء بعض التجارب العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء.

الخليوي، ليلى (2020). الموائمة بين مخرجات كليات المجتمع وسوق العمل في المملكة العربية السعودية "كلية المجتمع في حفر الباطن أنموذجاً"، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مج33، ع1.

دربالة، علي وحمزة، أماني (2016م)، تكنولوجيا النانو وتطبيقات في مجالات عديدة (الزراعة-تكنولوجيا الغذاء-المياه-البيئة-مكافحة الآفات)، دار الكتب العلمية.

ردفان، قاسم (2023). أثر مخرجات التعليم الجامعي على سوق العمل في الجمهورية اليمنية للفترة (1998-2012)، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 4(2).

الزليعي، خلود محمد (2023م)، سيناريوهات مستقبلية للتعليم المدمج في مسارات الثانوية في المملكة العربية السعودية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد 44.

العبيسي، رهييب (2017). تصور مقترح لموائمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل في ضوء الواقع الحالي لها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج15، ع28.

رؤية مقترحة لربط الجامعات اليمنية بسوق العمل في ظل التحول الرقمي

أ.م.د. عبد الغني أحمد الحاوري أ.د. علي أحمد اليزيدي الحاوري
مجلة جامعة المهرة للعلوم الإنسانية، (عدد خاص 1)، تاريخ النشر يونيو-2025م

العبيدي، سيلان (2006). التعليم العالي وسوق العمل في الجمهورية اليمنية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة ومنجزات الوحدة اليمنية"، جامعة الحديدة.

العرب والعملة، العملة والاقتصاد والتنمية العربية (العرب والكوكبة) في أعمال ندوة العرب والعملة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م.

عز الدين، سماح وآخرون (2022). رؤية مقترحة لتحسين التعليم بجامعة المنوفية لمواكبة متطلبات سوق العمل المستقبلية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، ع1، جزء2.

عزمي، إيمان (2019). التعلم الرقمي ومهارات سوق العمل: المفاهيم الأساسية والتجارب العملية في عصر الثورة الرقمية، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، ع7.

العفيري، نبيل والصباحي، عبده (2022). آفاق التحالف الاستراتيجي اليمني بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل، المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية، 4(5).

العموش، مالك واليزود، محمد (2022). واقع مخرجات كليات العلوم التربوية وموائمتها لحاجات سوق العمل في الجامعات الأردنية، المجلة العلمية لكلية التربية جامعة أسيوط، مج38، ع4، جزء2.

العوهلي، خالد (2020). درجة موائمة خريجي كليات التربية في الجامعات السعودية بسوق العمل التربوي من وجهة نظر القادة التربويين، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، مج20، ع3.

عبروط، مصطفى (2012). مدى ملائمة التخصصات التي تقدمها كليتي الأميرة عالية وعمان الجامعية لمتطلبات سوق العمل الأردني من وجهة نظر الطلبة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج27، ع4.

فيروز، نعمان (بدون). مدى موائمة مخرجات الجامعات اليمنية لاحتياجات سوق العمل "جامعة اب نموذجًا"، مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية، جامعة اب.

القرني، ظافر بم أحمد مصبح (2021م)، استشراف مستقبل التعليم والتعلم الرقمي بعد جائحة كورونا، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، المجلد 7، العدد (25).

القواس، محمد وحجر، طاهر والسعيد، نجيب (2021). تصور مقترح لتطوير خطة مقرر الإعداد التربوي في كلية التربية بجامعة اب في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتلبية سوق العمل، مجلة القلم، ع22، السنة 8.

الكندية، لطيفة وآخرون (2022). مدى تلبية خريجي الكليات التطبيقية بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية لاحتياجات سوق العمل وفق الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040 في سلطنة عمان، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 11(3).

محمد، أمين (2018). تصور مقترح لتوجيه البحث العلمي في الجامعات اليمنية لخدمة المجتمع على ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة قناة السويس، مصر.

محمد، رهيّب (2015). مخرجات كليات المجتمع وسوق العمل في الجمهورية اليمنية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ع65.

المرسى، هلال (2022). مدى تلبية مخرجات نظام التعليم المحاسبي لمتطلبات العمل في قطاع البنوك بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي قسم المحاسبة بجامعة العلوم الحديثة، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 45(9).

المطيري، فايز (2018). ديناميكية أسواق العمل العربية: التحولات ومسارات التقدم، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، الدورة الخامسة والأربعين، 8-15 أبريل.

المهدي ياسر وسويلم، محمد (2014م)، استراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد 21، العدد 89.

هلال، إسماء (2021). تجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي المصري وسوق العمل في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة "دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية ببنها.

الهنداوي، ياسر وسويلم، محمد (2014). استراتيجيات مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مج 21، ع89.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية (2003). استراتيجية التخفيف من الفقر 2003-2005، الجمهورية اليمنية.

اليونسكو (2015). إعلان انشيوين وإطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة – التعليم بحلول عام 2030، المنتدى العالمي للتربية، انشيوين، كوريا، 19-22 مايو.

Al-Rashaidan, E @ Al-Thwaini, T. (2021). Bridging the Gap Between Higher Education and the Labor Market Needs in Saudi Arabia; The Role of High Education Institutions, Multicultural Education, 7(8).

Al- Taweal, I. (2020). The Impact of Higher Education outcomes on Labor Market requirements under the vision of Saudi Arabic 2030, Journal of Advanced and Applied Sciences, 7(6).

- Eberhard, B. & Others (2017). Smart work; The transformation of the labor market due to the fourth industrial revolution. International Journal of Business & Economic Sciences Applied Research, 10(3).
- Jackson, D. & Tomlinson, M. (2020). Investigation the relationship between career planning, proactivity and employability perceptions among higher education students in uncertain labor market conditions. Studies in higher education; 1-21.
- Goulart, V. Liboni, L & Cezarino, L (2021). Balancing Skills in the digital transformation era; The future of jobs and the role of higher education. Industry and Higher Education; 1-10.
- Kallebery. A & Dunn, M (2015). Institutional Determinants of Labor Market Outcomes for Community College Students in North Carolina. Education Database, 43(3).
- Kleiner, T. & Kerstin, J. (2022). Barriers to university-industry collaboration in an emerging market; Firm level evidence from Turkey, Journal of Technology Transfer, 44(2).
- Qatar Foundation Offering lifelong learning, fostering innovation & empowering our community.
- United Nations Development Programme (UNDP). Assessing the Impact of War in Yemen; Pathways for Recovery, 2021.